الأمم المتحدة



Distr.: General
9 July 2009
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦١٥٨ المعقودة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال":

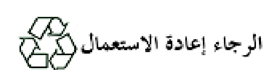
"يكرر مجلس الأمن تأكيد قراراته وبياناته الرئاسية السابقة عن الصومال، ولا سيما قراره ١٨٧٢ الذي أعاد فيه تأكيد أن اتفاق جيبوتي يشكل الأساس لتسوية التراع في الصومال.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لعملية جيبوتي للسلام الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، والتي توفر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها السلطة الشرعية في الصومال بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويشير إلى إعلان حالة الطوارئ الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه نتيجةً لتجدد القتال مؤخرا بقيادة حركة الشباب وغيرها من الجماعات المعارضة المستخدمة للعنف، في محاولة منها لإزاحة السلطة الشرعية بالقوة. ويكرر مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه للممثل الخاص للأمين العام السيد أحمدو ولد عبد الله لما يبذله من جهود في سبيل دفع عجلة العملية السياسية في الصومال.

"ويدين مجلس الأمن الاعتداءات الأخيرة على الحكومة الاتحادية الانتقالية والسكان المدنيين من قبل جماعات مسلحة ومقاتلين أجانب يعملون على تقويض السلام والاستقرار في الصومال. ويعيد مجلس الأمن تأكيد مطالبته، الصادرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، للجماعات المعارضة المستخدمة للعنف بإنهاء هجومها على الفور وإلقاء سلاحها ونبذ العنف والانضمام إلى جهود المصالحة. ويدين مجلس الأمن تدفق المقاتلين الأجانب إلى الصومال.

"ويأسف مجلس الأمن للخسائر في الأرواح بالصومال ولتدهور الوضع الإنساني الذي أدى إلى زيادة تدفق اللاجئين والمشردين داخليا على نحو يهدد استقرار المنطقة. ويدعو

090709 090709 09-39869 (A)

مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ولا سيما احترام أمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أن أمن الصومال على المدى الطويل يعتمد على التنمية الفعالة لقدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن الوطني وقوات الشرطة الصومالية، في إطار اتفاق جيبوتي وبما ينسجم واستراتيجية الأمن القومي، ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى أجهزة الأمن الصومالية، بطرق منها توفير التدريب والتجهيز.

”ويشيد مجلس الأمن بمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في استتباب سلام واستقرار دائمين في الصومال، ويعرب عن تقديره المستمر لالتزام حكومتي أوغندا وبوروندي بالمساهمة بقوات في البعثة، ويدين أي أعمال قتالية تستهدف البعثة. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الصادر في سرت في ٣ تموز/يوليه زيادة قوام البعثة إلى المستوى المأذون به بموجب ولايتها، وبدعوتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم ما يلزم من أفراد عسكريين وأفراد شرطة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سرت الذي طلب إلى المجلس فرض جزاءات على كل جهة، بما فيها إريتريا، تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة المتورطة في تقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار الإقليمي. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ في هذا الصدد، وسينظر على وجه السرعة في ما يتعين اتخاذه من إجراءات ضد أي طرف يعمل على تقويض عملية جيبوتي للسلام، وذلك استنادا إلى جميع الأدلة المتوفرة، بما فيها تلك المقدمة إلى فريق الرصد وإلى اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢).“
